

## التحليل الاقتصادي

الدولار يهز شبك  
الدينار العراقيالوقاف / خاص  
محمد حسن الساعدي

رغم كل الإجراءات التي قامت بها حكومة السودان، لكبح جماح الدولار وتقليص سطوته على السوق العراقي، ودعمه لجشع تجار المال، إلا أنه ما زال رقماً صعباً في المعادلة الاقتصادية العراقية. فقد حاولت الحكومة إدخال متطلبات الإفصاح عن المستفيدين، من البنك المركزي العراقي لتحويلات الدولار عبر الحدود، في تشرين الماضي لمنع تهريبه، إلا أن هذه الإجراءات أدت إلى استمرار تطابق العرض والطلب على الدولار، بالمقابل نمت الطلب من خلال السوق الموازية، والذي أثر كثيراً على سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الدينار بنسبة ١٣٪ والتي استقرت عندها في الأسابيع الأخيرة الماضية.

هذا أدى إلى عدم انخفاض مبيعات الدولار، في نافذة بيع العملات الأجنبية، المعروفة باسم "مزد العملة" في البنك المركزي بشكل ملموس، إلا أن هناك إشارات واضحة بأن ديناميكيات العرض والطلب لم تخفض الدولار، بالإضافة إلى عدم تطابق العرض والطلب على الدولار، والزيادة في السعر الموازي، ناتجاً من الناحية الفنية عن متطلبات الإفصاح عن المستفيدين، بالإضافة إلى حظر البنك المركزي أربعة مصارف، في تشرين الثاني، وأربعة عشر مصرفاً آخر في تموز الماضيين، ما خلق فجوة وجدت في الأساس لاختلال هيكلية النظام الاقتصادي العراقي، والتي تستلزم أن يكون هناك دور مهم للمزاد، كمورد للدولار لدفع واردات القطاع الخاص، والقضايا التي تنشأ من طبيعة الاقتصاد غير الرسمي إلى حد كبير، والذي تستهلك فيه السلع والخدمات في الغالب، عن طريق الواردات.

تشكل واردات العراق من السلع المستوردة من إيران تحدياً، أهمية قصوى لدى القطاع الخاص، بالإضافة إلى حجم التبادل الاقتصادي الكلي بين البلدين، والتي وصلت إلى أكثر من ١١ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى زيادة حجم السياحة المتبادلة، والتي شكلت ٣٢٪ من إجمالي السياح إلى إيران للسنوات ٢٠١٢-٢٠٢١، بالإضافة إلى وجود أكثر من ٧٥٠٠٠ ألف طالب يدرسون في الجامعات الإيرانية وفي المعاهد الدينية لعام ٢٠٢٣.

في حين تستمر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران، محاولة عزل النظام المصري في الإيراني عن بقية العالم، وارتفاع تكلفة السعر الموازي بالإضافة إلى الإجراءات المكثفة التي يتخذها البنك المركزي العراقي ضد واردات البلد من السلع والخدمات، وهذا كله سيسبب انخفاضها مادياً أو يتم العثور على طريق بديل.

لذا، يمكن للبنك المركزي العراقي أن يجد البديل، من خلال اعتماد عملة ثالثة غير الدولار، لتسوية تعاملاته الداخلية والخارجية، لكن هذه الخطوات تشوبها المصاعب وطويلة الأمد، سواءً في تسديد ديون العراق أو للدولار، من دائرة العقوبات المفروضة على طهران، بالإضافة إلى ضرورة زيادة رأس مال وخزين البنك المركزي من العملة الأجنبية والذهب وبما يعزز قوته ومكانته الاقتصادية، ومن ثم اللجوء إلى تقوية الدينار داخلياً عبر التعامل به، دون اللجوء إلى التعامل بالدولار، وجعله في دائرة التخزين ليس إلا.

ما يعني عملياً تدفقاً واسعاً للسلع والبضائع بين الدول الثلاث.

-تزايد معدلات التبادل التجاري عبر المعابر الحدودية وتقديم مزيد من التسهيلات كالسماح للشاحنات السورية المحملة بالمحاصيل والمنتجات الزراعية دخول الأراضي العراقية والوصول إلى جميع أسواقها من دون أية عوائق، وذلك تنفيذاً للاتفاقية الزراعية التي وقعت في شهر آذار/مارس الماضي بين أربع دول عربية. لكن جوهر الخوف الأمريكي يكمن في إمكانية معاودة بغداد تزويد دمشق بالمشتقات النفطية برأ كما حصل خلال الأسابيع الأولى لوقوع الزلزال. وحسب المعلومات الخاصة التي وصلت إلى دمشق، فقد تمت بالفعل مناقشة هذا الأمر في اجتماعات للحكومة العراقية، وكانت هناك مؤشرات إيجابية على تزويد دمشق بالمشتقات النفطية وبتسهيلات ائتمانية خاصة.

## تأثيرات اقتصادية

بالأهمية نفسها، وربما أكثر، تتبدى مصلحة اقتصادية كبيرة لمحور طهران، بغداد، ودمشق في مواجهة المحتملة، فالإيران ما ذكر سابقاً، فإن استعادة الحكومة السورية السيطرة على حقول النفط والقمح الواقعة شرق البلاد تمثل أولوية اقتصادية كبرى في هذه المرحلة. ولذلك، ما استؤجل إليه تطورات الشرق السوري خلال الفترة القادمة ستكون له بالتأكيد، وإلى جانب التأثيرات الأخرى، تأثيرات اقتصادية متباينة تبعاً لمهامية النتائج المتحققة الميدانية، فإن نجحت الخطوة الأميركية في عزل اقتصاديات الدول الثلاث عن بعضها فهذا يعني إحكام الحصار الاقتصادي على سوريا وتحديد إيران عن جزء هام من البيئة المحيطة بها، وإن فشلت الخطوة وتمكنت دمشق وحلفاؤها من إحباط المشروع الأمريكي، فإن الفترة القادمة ستشهد مزيداً من التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث، وربما تذهب الأمور إلى أبعد من ذلك.

## تطورات الشرق السوري.. تحفيز اقتصادي على المواجهة

زيداعصن

كاتب ومحلل اقتصادي

مع وقوف بغداد إلى جانب دمشق في محنة الزلزال المدمر في شباط/فبراير الماضي، وتعزز أكثر مع الزيارات الرسمية المشتركة، والتي توجت بزيارة رئيس الوزراء العراقي إلى دمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد، فضلاً عن التصريحات الصادرة عن المسؤولين العراقيين حيال فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين وأفاقها المستقبلية. وهي تصريحات كان سقفا مرتفع جداً، ويتعارض بشكل واضح مع ما نص عليه قانون "قيصر" من قيود وعقوبات على علاقات أي دولة أوجهة أوجه أفراد مع سوريا. وأكثر ما يقلق واشنطن اقتصادياً في علاقات دمشق وبغداد، والتي ربما كانت أحد الدوافع الرئيسية لإجراءات التصعيد الأخيرة والتي تعدد السيناريوهات المحتملة لنهايتها، ثلاثة أشياء أساسية هي: -تزايد حاجة البلدين إلى إعادة تشغيل أنبوب تصدير النفط العراقي عبر الأراضي والموانئ السورية

بين الولايات المتحدة وتحالفها المزعوم لمحاربة "داعش" والفضائل المحسوبة عليها، وبين القوات السورية وحلفائها. إذ من السذاجة بمكان التوقع ألا تقوم واشنطن بأي ردة فعل حيال إمكانية تبنى الحكومة العراقية مثلاً لمشروع إعادة العمل بالأنبوب النفطي المار بالأراضي السورية، والمتوقف عن العمل منذ ثمانينيات القرن الماضي. كذلك الأمر بالنسبة إلى مشروع الربط السككي وغيرهما من مشروعات مشتركة بين سوريا والعراق.

## ثلاثة أشياء مخيفة لواشنطن

ثمة اعتقاد أمريكي مفاده أن العلاقات الاقتصادية السورية-العراقية يمكن أن تذهب إلى أبعد مما هو معتاد في علاقات الدول العربية مع سوريا منذ العام ٢٠١١، والتي لم تخرج عن نطاق التبادل التجاري المقيّد بالعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على دمشق. اعتقاد بدأ

لم يكن متوقعاً أن تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية فقط بمراقبة خطوات التقارب الاقتصادي بين دمشق وبغداد، وهي تتعزز أكثر فأكثر، مهددة بكسر الحصار الاقتصادي المفروض غربياً على سوريا من جهة، وبفتح مزيد من مسارات التعاون بين محور طهران-بغداد-دمشق، من جهة ثانية، الأمر الذي من شأنه أن يبطل واحدة من الغايات الرئيسية لوجود واشنطن في التنف والشرق السورين.

ولذلك، فإن الوضع الاقتصادي المتطور بين دمشق وبغداد، لا بد أن يكون حاضراً في التقييم الأمريكي للمشهد العام في المنطقة، وما بني عليه لاحقاً من إجراءات تصعيدية، زادت من احتمالية حدوث مواجهة عسكرية مباشرة في الشرق السوري،

إن تمكنت دمشق وحلفاؤها من إحباط المشروع الأمريكي، فإن الفترة القادمة ستشهد مزيداً من التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث وإيران والعراق وسوريا، وربما تذهب الأمور إلى أبعد من ذلك



## هل لا تزال تركيا ترغب في الانضمام إلى البريكس؟

الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في إسطنبول قبل قمة الناتو التي عُقدت في ليتوانيا، بل أعرب رئيسها عن دعم بلاده لانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، ما يعني أنه من الخط الأحمر لدى موسكو التي دخلت المواجهة وأعلنت الحرب لهذا السبب بالذات. ثالثاً: لم تنته الأمور عند هذا الحد، فالرئيس الأوكراني أعلن أنه أخذ معه في رحلة العودة إلى بلاده قادة كتبية "أزوف"، الأمر الذي اعتُبر روسياً بأنه "خرق للوعود" الذي قطعتة أنقرة بإبقائهم في تركيا حتى انتهاء الحرب.

ثالثاً: بعد عام على التصريحات التصعيدية للرئيس التركي رجب طيب إردوغان بشأن رفضه انضمام

ذلك التحول إلى نظام دولي متعدد الأطراف وإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن الدولي. وإن حضور الرئيس التركي رجب طيب إردوغان قمة مجموعة البريكس في جوهانسبورغ عام ٢٠١٨ كان تأكيداً على هذه الرغبة النابعة من العلاقة المميزة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تلك المرحلة بالذات، ولكن هل لا تزال كذلك إلى يومنا هذا؟ في هذا الكلام الواضح ما يدل على تمسك تركيا بموقف الحياد، كما يصفه البعض، ولكن الكلام أتى على عكس الخطوات التي أقل ما يقال إنها استفزاز صريح لروسيا والرئيس بوتين "الصدق"، ومن ذلك: أولاً: لم تكتف تركيا باستقبال الرئيس

نقص الغذاء واحترام الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار. كل ذلك يدل على مزاج عام، تحديداً لدى دول الجنوب الذي يسعى للتخلص من أحادية الخيارات التي تطرحها الولايات المتحدة في التعامل مع الدول. ولكن أين تركيا اليوم من هذه التطورات؟ وهل ترغب فعلاً في الانضمام إلى مجموعة البريكس؟ وهل ينسجم ذلك مع سياستها الخارجية مهودة البراغماتية؟ تعد تركيا من الدول التي أبدت رغبتها في الانضمام إلى هذه المجموعة، لكنها لم تتقدم بطلب رسمي حتى الساعة. بتقاطع خطها الدولي مع أجندة مجموعة بريكس السياسية على أكثر من صعيد، ومن

رانا آبي جمعة

كاتب ومحلل سياسي

حظيت قمة مجموعة البريكس المنعقدة في جوهانسبورغ، المركز الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا، باهتمام بالغ هذا العام؛ فعدم حسم الحرب الأوكرانية وتزايد الدعوات إلى عالم متعدد الأقطاب، إضافةً إلى التغييرات المتتالية في أنظمة الحكم في القارة الأفريقية لغير مصلحة دول الغرب، جعل من القمة حدثاً جديراً بالتقرب وانتظار ما سيسفر عنه من مخرجات. أما الحديث الأبرز، فدار حول إمكانية توسعة مجموعة البريكس لتصبح "بريكس بلس" على غرار "أوبك بلس"، لتشمل دولاً جديدة. حتى الآن، تقدمت نحو ٢٣ دولة بطلب العضوية، فيما يدور الحديث عن أن هناك ٤٠ دولة أخرى ترغب في ذلك، ولكنها لم تقم بالإجراءات العملية للانضمام. وتهافت الدول على الانضمام إلى مجموعة بريكس الاقتصادية إن دل على شيء، فهو على عدم رضاها عن تحكم الغرب بقيادة الولايات المتحدة في العالم. ومن الإشارات التي لا يمكن المرور عليها مرور الكرام هو اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني من آذار/مارس الماضي، إذ صوتت ٥ دول على قرار يدين روسيا في حربها مع أوكرانيا، وامتنعت ٣٥ عن التصويت. أما الإشارة الثانية، فهي مزاج بعض الدول الأفريقية الذي عبر عنه الرئيس الانتقالي لبوركينا فاسو إبراهيم تراوري، قاطع أقدام الفرنسيين في بلاده، عن ضرورة ضمان الاكتفاء الذاتي للشعوب الأفريقية ومعالجة مشكلة

ما زال إردوغان قادراً باللعب الدولية بين الغرب وروسيا، ولكن هذه التناقضات مستمرة في الغليان